الجمهوريّة: بين الولايات المتحدة والعالم العربي

جهاد صالح

تاريخ الجمهوريّة

الجمهوريّةُ في أصلِها اللغويِّ مصطلحٌ لاتينيٌّ يعني الشيءَ العامّ والمشاركة العامّة. وهي بدلالتها السياسيّة تقوم على مبدإ سيادة الشعب، ويترجَمُ ذلك عملياً من خلالِ آليّاتٍ تضمن حقَّه في المشاركة المباشرة في مؤسّسات الدولة، بموجب قوانين وتشريعات.

قديمًا كان للفلاسفة دورٌ حيويٌّ في وضع أسس فكرةِ الجمهوريّة، من مبدإ أنها تعكس الروحَ الوطنيّةَ والحريّةَ السياسيّة وتغليبَ الصالح العامّ على النوازع الشخصيّة. وقد أسّستْ أفكارُ أناسٍ عظامٍ أمثال جون لوك وجون ستيوارت ملْ ومونتيسكيو وروسّو طريقًا صلبةً لوضع أسس النظام الجمهوريِّ، ولتصديع جدرانِ الحكمِ المطلق الذي كان يستمدُّ شرعيّتَه واستمراريّته من الإله. لكنْ مع مجيء الثورتين الفرنسيّة والأمريكيّة، اتّضحت معالمُ الجمهوريّةِ والجمهوريين. فقد أقرّتا بأنّ الصوتَ والسلطةَ للشعب، لا للملك ورجالِ الدين. وما لبث هذا النموذجُ أن عُمّم حتى طال حكوماتٍ ودولاً وشعوبًا، فبرزَ مبدأُ حقِّ الشعوب في تقرير مصيرها، وارتفعت المطالبة بحقوق الشعوبِ في الحريّة والعدالة والمساواة والديمقراطيّة.

أمريكا جمهوريّةُ الآباء الأوّلين

«نحن شعب الولايات المتّحدة، وحتى نشكّلَ وحدةً متكاملةً، ويتمَّ العدلُ، ونضمنَ الأمنَ القوميَّ، ونزوّدَ حمايةً عامّة، ونبني مستقبلاً جيّدًا، ونؤمّنَ الحريّةَ لأنفسنا، نتبنّى هذا الدستورَ للولايات المتّحدة الأمريكيّة.»

بهذه الكلمات يبدأ الدستورُ الأمريكيُّ، الذي يُعتبر أقدمَ دستورٍ مكتوبٍ في العالم. وقد اعتبره توماس جيفرسون مثالاً يجب أنْ تقتديَ به الشعوبُ الأخرى، مضيفًا: «من المستحيلِ ألا نشعرَ بأننا نعملُ من أجلِ الإنسانيّة جمعاء.» ولهذا السبب تبنّت دولٌ كثيرةٌ نماذجَ دستوريّةً مقتبسةً منه.

من أهمِّ مبادئ الدستور الأمريكيِّ سيادةُ الشعب والقانون، والفصلُ بين السلطات، والكفاحُ في سبيل حقوق الفرد في الحياة والملْكيّةِ والعبادةِ والتعبير. ومن أجل ضمانِ هذه الحريّات شدّد واضعوه على ضرورة وجود قيودٍ لصلاحيّات سلطاتِ الحكم، إضافةً إلى مساواة الجميع أمام القانون، وفصلِ الدين عن الدولة.

أ ـ يُعتبَر **الشعبُ** الركيزةَ الأساسيّةَ للنظام الفدراليّ الأمريكيّ. وقد عُرض الدستور على الشعب لنيل موافقته، استنادًا إلى المفهوم القائل إنّ السلطة السياسيّة النهائيّة لا تكمن لدى الحكومة أو لدى أيِّ مسؤولٍ حكوميٍّ، بل لدى الشعب. ولئن كان الشعب يفوّض منتخبين صلاحيّاتِ القيام بأعمالِ الحكمِ اليوميّةِ نيابةً عنه، فإنّ ذلك لا ينال من حقوق الناس ومسؤوليّاتهم باعتبارهم هم أصحاب السيادةِ العليا.

ب ـ يُعتبر مبدأُ **سيادة القانون** القلبَ الذي يغذّي النظامَ الاجتماعيَّ الأمريكي والحريّاتِ المدنيّةَ الأساسيّة. ويعني هذا أنّ الشعب محكوم في علاقات أفراده بعضهم ببعض، وفي علاقته بالدولة، بقواعد شفّافةٍ وعادلة. وهنا لن يكون الشعبُ ضحيّةً لحكمٍ تعسّفيٍّ لأن المبدأ القانونيَّ ينطبق على الحكّام أنفسهم.

ج ـ تتوزّع **الحياةُ الحزبيّةُ** داخلَ الولايات المتّحدة مناصفةً بين حزبين تاريخيين هما الجمهوريّ والديمقراطيّ، إلى جانب أحزابٍ غير قادرةٍ على منافسة هيمنتهما. وقد تحوّل هذا الواقع إلى بديهةٍ لدى الأمريكيِّ العاديّ: فمنذ العام ١٧٨٠ كان هناك حزبان متنافسان فقط، هما الحزب الفيدراليّ (بقيادة الكزندر هاملتون) والحزبُ الجمهوريّ الديمقراطيّ (بقيادة توماس جيفرسون). لكنْ في منتصف القرن التاسع عشر ظهرتْ أحزابٌ أخرى، ومنها الويج اليمينيّ، الذي حصل انشقاقٌ فيه، فانضمَّ أعضاؤه الشماليون إلى الحزب الجمهوريّ، والجنوبيون إلى الحزب الديمقراطيّ. ومن ذلك

الحين يسيطر الجمهوريون والديمقراطيّون على الحياة السياسيّة الأمريكيّة.

من عوامل سيطرة نظام الحزبين نفوذُ التقاليد العائليّة داخل المجتمع: فهناك عائلاتٌ نافذةٌ ديمقراطيّة، وأخرى جمهوريّة، تتوارثُ جيلاً بعد جيلٍ صفتَها هذه وما تعنيه من تصوّراتٍ وعلاقات. أمر أخر يعزّز من نفوذ الحزبين سياسيّاً واجتماعيّاً، وهو نظامُ المرشّح الواحد في الدائرة الواحدة. وكذلك نسبةُ الأصوات المطلوبة للترشيح؛ فالدارجُ أنّ الأمريكيين يرون أنه ليس في مقدور الأحزاب الصغيرة أن تحصل على نسبةِ اقتراعٍ تمكّنُها من المنافسة، ولهذا يتّجهون نحو الحزبين الرئيسين.

الجدير ذكرُه أنّ المجتمع الأمريكيّ ما زال يُدخل في اعتباراته معاييرَ إثنيّةً طبقيّةً في السياسة والتحزّب، وهذا سببُه الحربُ الأهليّة الأمريكيّة (١٨٦١ ـ ١٨٦٥) وما تركتْه من ثقافاتٍ داخل العقليّة الأمريكيّة. فالحزب الجمهوريّ يُنظر إليه على أنه حزبُ الأغنياء أو مالكي العمل، في حين يُعتبَر الديمقراطيُّ حزبَ الفقراء والمهاجرين.

لكنْ لو أجرينا مقارناتٍ في سياسة الحزبين ومبادئهما، فسنجد أنّ الحزب الديمقراطيّ يناصر نقاباتِ العمّال، ويؤيّد تدخّلَ الحكومة في الاقتصاد، ويسعى إلى حماية الحكومة من المؤسّسات الدينيّة والكنيسة. ومن أهدافه المساواةُ في أجور الرجال والنساء، والتأمينُ الصحيّ، ونشرُ التعليم، وحمايةُ البيئة، وحمايةُ الأرض من التلوّث، ومنعُ الزحف العمرانيّ، ومعالجةُ الاحتباس الحراريّ، وضمانُ الزواج المثليّ والحقّ في الإجهاض، ومساعدةُ الناس في معالجة قضايا الانتحار، وحمايةُ المجتمع من ظلم الشركات الكبيرة، والتحكّمُ بالأسعار والمنتجات، وحمايةُ المستهلك. أما الحزب الجمهوريّ فمنذ بدايات تشكّله في ولاية وسكنسن عام ١٨٥٣ عملَ على إجراءِ تعديلاتٍ دستوريّة لمنع الرقّ، وضمانِ حقّ النساء والأمريكيين من أصولٍ إفريقيّةٍ في التصويت. ويحاول الجمهوريون حمايةَ المؤسّسات الدينيّة من سيطرة الحكومة، ويعارضون الإجهاضَ والمثليّة الجنسيّة، ويطالبون بزيادة الميزانيّة في مجال الدفاع، وبحقّ حملِ السلاح، ويسعوْن إلى التقليل من استقبال المهاجرين إلى أمريكا، ويفضّلون (في الاقتصاد) القطاعَ الخاصّ على العامّ، ويحاربون كلّ ما من شأنه ـ من وجهةِ نظرهم ـ تهديدُ الحريّاتِ والتغييرُ من طبيعة المجتمع الأمريكيّ وتقاليده. وهم يرون أنه يجب العملُ بالضمان الاجتماعيّ، وأنّ الشركات الأمريكيّةَ الخاصّةَ لها القدرةُ على ذلك أفضل من الحكومة.

والحقيقة أنّ نظامَ الحزبين يُدار من قبلِ مجموعةٍ من الشركات الاقتصاديّة، وجماعاتِ الضغط الأمريكيّة التي لها تأثيرٌ كبيرٌ في العمليّة السياسيّة وفي نظام الانتخاب، وذلك عبر رعايتِها للحملات الانتخابيّة، وفي ظلّ اللامركزيّةِ السياسيّةِ للدولة التي تسهّل على تلك الجماعاتِ مدّ أصابعها إلى كينونة الحزبين وسياساتهما. وهذا هو سببُ افتقارهما إلى برنامجٍ سياسيٍّ واضح، أو خطّةِ عملٍ وطنيّةٍ وخارجيّة، واعتمادهما أحيانًا على «مستشارين.»

د ـ هناك أيضًا **المؤسّساتُ الإعلاميّةُ والمدنيّةُ** التي تراقبُ كلَّ شيءٍ في الحياة الأمريكيّة، وفي عملِ الحكومة والكونجرس. ولهذا يمكن حملةً إعلاميّةً تنتقد الحكومة في قضيّةٍ ما أن تدفعَ بها إلى تغيير موقفها والعملِ توافقًا مع الرأي العامّ وتفاديًا لغضب الشارع.

جمهوريّاتُ العالم العربيّ: ثقافة الكراسي الأبديّة

عند الحديث عن الجمهوريّات في العالم العربيّ، ترى هيكليّةَ حكوماتٍ تلبسُ ثوبَ الجمهوريّة بين صفحاتِ دساتيرها وقوانينِها، ولكنها في العمق جمهوريّاتٌ ملكيّةٌ وراثيّةٌ، حيث الشعبُ والدولةُ والمجتمعُ كلُّها مسيَّرةٌ لخدمة الحاكم ونظامه وعائلته. فلا يتركُ الكرسيُّ إلا لحظةَ الموت، وغالبًا ما ينتقل الحكمُ إلى الابن في لحظاتٍ يتمُّ فيها تحويرُ العمليّة الدستوريّة والتشريعيّة عبر لعبة مجلس الشعب، أو أن «الرعيّةَ» جدّدت البيعةَ لشخص الرئيس إلى الأبد.

ظهر مفهومُ «الجمهوريّة الوراثيّة» منذ سنوات، حين بدأ بعضُ الحكّام بتوريث أبنائهم الحكمَ من دون احترام الإرادة الشعبيّة وسلطةِ الدستور والبرلمان، ليعكسوا حقيقةَ الاستبداد السياسيّ بمعناه العميق. وهذا يختلف من نظامٍ إلى آخر، وبحسب طبيعة المجتمعات.

ففي ظلّ ثقافات الاستبداد، وسلطةِ الحزب الواحد، تغيب إرادةُ الشعب في اختيار حكومته وممثّليه عبر صناديق الاقتراع؛ فتتحوّلُ عمليّةُ الانتخاب إلى تعبئةِ صناديق خشبيّة يُجبر الناسُ على ملئها بقصاصاتٍ ورقيّةٍ عليها اسم وحيدٍ لرئيسٍ لا منافس له. فتكون عمليّةَ تذكيرٍ للشعبِ بعبوديته، لا تجسيدًا لمبدإ جمهوريّ، ماهيّتُه حريّةُ الشعب وحقوقُه وحريّاته.

في جمهوريّاتٍ وراثيّة مستبدّةٍ كهذه، تختفي معالمُ المجتمع المدنيّ والعدالة الاجتماعيّة وحقوق الإنسان، إذ يجمع الحاكمُ السلطاتِ بين يديه، مستخدمًا أدواتِ الدولة لتغذيةِ سلطته. ولقد استطاعَ المحلّلُ البريطانيّ براين ويتكر أن يعكسَ هذا الواقعَ في مقالٍ له في **الجارديان** (٢٠٠١/٨/٢٨) بعنوان «الجمهوريّاتُ الوراثيّةُ في الدولِ العربيّة.» فقد كتبَ أنّ المسيطرين على السلطة في الجمهوريّات العربيّة يواجهون خياراتٍ محدّدةً بعد رحيل الحاكم: انتخاباتٍ حرّة، دعم أحد أفراد النخبة، نقل السلطةِ إلى نجلِ الرئيس، المواجهة مع إرادة الشعب.

في العالم العربيّ جمهوريّاتٌ ملكيّةٌ وراثيّةٌ، حيث الشعبُ والدولةُ والمجتمعُ كلُّها مسيّرةٌ لخدمة الحاكم ونظامه وعائلته.

ففي سوريا (الجمهوريّة) ورث الأسدُ الابنُ الحكمَ عن أبيه، بعد أن عُدّلتْ مادةٌ في الدستور السوريِّ ليصبحَ عمرُ رئيسِ الجمهوريّةِ السوريّة ٣٤ عامًا (عمر بشّار) بدلاً من العمر المنصوص في الدستور (٤٠ عامًا)، ومن دون أن يكونَ للشعب السوريّ الحقُّ في انتخابِ رئيسٍ جديدٍ وحكومةٍ ديمقراطيّةٍ بحسب مبادئ الدستور السوريِّ والأسس التي تقوم عليها الجمهوريّةُ السوريّة. وفي مصر كان مباركُ الابنُ مشروعَ وليِّ العهد في الرئاسة، عبر عمليّةٍ سياسيّة، وتعديلاتٍ على الدستور، بما يشبه سوريا. ولو بقي القذّافي في الحياة والسلطة، لورثه ولدُه سيفُ الإسلام في حكم ليبيا. وكذلك كان صدّام حسين سيمنحُ الحكمَ لأحد أبنائه بعد موته. الجدير ذكره أنّ سعد الدين إبراهيم أطلق في مقال له عام ٢٠٠٠ اسمَ «الجملوكيّة» أو «الجمهورلوكيّة» (جمهوريّة ملكيّة) على هذه العمليّة الوراثيّة للحكمِ في العالمِ العربيِّ، وتسبّبَ هذا المقالُ في اعتقاله.

ربيعُ الحريّة وجمهوريّاتُ الشعوب

اليوم، وبعد ثورات الشعوب المغلوبة على أمرها، نجد أنّ نظام التوريث بدأ ينهارُ بقوة الجماعة. شعوبٌ كسرتْ جليدَ الصمت وحواجزَ الخوف، لترسمَ في شوارع بلدانها إرادتَها وحريّاتِها، طموحًا نحو دولة القانون والمؤسّسات. فتحوّلتْ نيرانُ جسدِ البوعزيزي من تونس إلى ثورةٍ سارت بوتيرة جميلة وحتميّة نحو اليمن والبحرين ومصر وليبيا، لتستقرَّ في سوريا.

علينا اليومَ وضعُ ركائزَ قانونيّةٍ ودستوريّةٍ حديثة لجمهوريّاتٍ مدنيّةٍ وعلمانيّةٍ تعملُ تحت مبدإ سيادةِ القانون، وبحسب مبادئ الإعلان العالميّ لحقوق الإنسان. وعلينا وضعُ ركائز رصينة لنظام الحكم اللامركزيّ، والتقليلُ من صلاحيّات الرئيس، وانتهاجُ مبدإ فصلِ السلطات، وترسيخُ استقلاليّة القضاء والمؤسّسات الإعلاميّة، ورسمُ ضوابط قانونيّة ودستوريّة لعملِ الحكومةِ والحاكم ضمانًا لحقوقِ الأفراد والحريّات. وبذلك فإنّ ثقافةَ الجمهوريّة تحتاج إلى إعادةِ إنتاجٍ جديدةٍ تتواءم معَ واقع المنطقة الجديد.

واشنطن

جهاد صالح

كاتب وصحفيّ سوريّ.